

المسند لابن حنبل

بقتلم
الأستاذ الشيخ محمد ابوزهرة

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

الجيش الإسلامي ، إذ لم يتم ذلك إلا سنة ١٩٨ ، وأبوه كان قائداً من قبل ذلك .
ومن هذا يتبين أن أسرته كانت تعيش بخراسان ، وكان لها مجد فيها ، ولكن أحمد لم يولد بخراسان ، وكانت ولادته ببغداد إذ ترك أبوه قيادته في الجيش وعاد إلى العراق ، وفي عاصمة الحكم الإسلامي ولد أحمد .

والغلام الصغير لم يكد يرى نور الوجود ، حتى فقد أباه الشاب الذي لم يكن قد تجاوز الثلاثين ، ويذكر المؤرخون أن أباه قد مات ولم يبلغ سن الفهم والمعرفة ، حتى إنه يقول إنه لم ير أباه .

٢ - وقامت أمه على تربيته ، برعاية عمه ، وإذا كانت هذه الأسرة قد فقدت سلطانها ، فقد أرادت الأم الرعوم أن تستبدل لابنها بسلطان المادة والولاية سلطان العلم ، فوجهته إليه ، وكان له نزوع نحوه ، وسهل ذلك إقامته بمدينة بغداد ، معدن العلم الإسلامي ، وموئله ، إذ زخرت بأنواع المعارف ، والفنون الإسلامية ، فيها القراء ، والمحدثون ، والفقهاء ، والمتصوفة ، والفلاسفة والحكماء ، وعلماء اللغة ، وكبار الشعراء .

١ - كتاب المسند موسوعة جامعة لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما أثر عنه من أفعال ، والسنن الماثورة عن أصحابه وفتاويهم وقد استغرق جمعه وتنقيحه حياة الإمام أحمد رضى الله عنه ، ولا بد أن نشير إلى جامعته قبل أن نتكلم فيه .

ولادة أحمد ونشأته وأسرته :

١ - كانت ولادة أحمد في شهر ربيع الأول سنة ١٦٤ ، ووفاته سنة ٢٤١ ، فعمر نحو سبع وسبعين سنة قضاه رضى الله عنه في البر ، وجمع علم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلم أصحابه الكرام ، ونفع الناس بشمرات ما وصل إليه من فقه السنة الماثورة .

وقد كان من أسرة عربية ، فكان عربياً من جهة أبيه ومن جهة أمه ، إذ ينتميان إلى قبيلة شيبان ، وهى قبيلة ربعية عدنانية ، تلتقى مع النبي صلى الله عليه وسلم في جده العلى نزار .

وأسرته نالت مجداً في الدولة الأموية والعباسية ، فجدّه كان والياً في إحدى الولايات بخراسان ، وأبوه كان قائداً عربياً من قواد الجيش العربى العباسى ، قبل أن يتغلب العنصر الفارسى على العنصر العربى في

وابتداً حياته الفكرية باستحفاظ القرآن الكريم ، ثم طلب الفقه ، فطلبه على الإمام أبي يوسف صاحب أبي حنيفة ، وقاضى الدولة العباسية إبان ذاك وبعد أن أخذ من الفقه أشطراً من أبي يوسف وغيره اتجه إلى الحديث ، وأراد أن يعرف مصدر الفقه قبل أن يوغل فيه ، وبذكر المؤرخون أن أول طلبه للحديث كان سنة ١٧٩ ، أى وهو فى نحو الخامسة عشرة من عمره طلبه من المحدثين ببغداد ، حتى إذا أحس بأن المحدثين فى عصره كانوا متفرقين بالأمصار ، اتجه إلى الرحلة ليتلقى العلم عنهم من أفواههم ، ولا يكتفى بالروايات المنقولة التى تنقل عنهم ، وابتداً رحلاته فى سنة ١٨٦^(١) فرحل فى هذا العام إلى البصرة ، وفى العام التالى رحل إلى الحجاز ، وفيها كان أول لقاء له بشيخه الشافعى رضى الله عنه ، ثم توالى رحلاته إلى البصرة ، حتى إنه يروى أنه رحل إليها خمس مرات ، ثم رحل إلى الكوفة ، وتوالى رحلاته إلى الحجاز ، فرحل إليه خمس مرات أولاً سنة ١٨٧ ، والثانية سنة ١٩١ ، ثم سنة ١٩٦ ثم سنة ١٩٧ ، ثم حج سنة ١٩٨ واستمر إلى سنة ١٩٩ ، وقد حج ثلاث مرات من الحج ماشياً ضل الطريق فيها مرة . ورحل إلى الكوفة ثم اليمن لطلب الحديث من عبد الرازق بن همام المحدث المشهور وكان يمكنه أن يأخذ عنه وهو بالحجاز ، إذ لقيه بالحجاز عند ما كان على نية الذهاب إليه فى اليمن للقاءه ، فلم يأخذ عنه ، وآثر أن يركب متن الصعاب للذهاب إليه فى اليمن ، لاعتقاده أنه كلما عظمت المشقة فى الطلب ، اشتد الحرص على ما أخذ ، ولأن النية الحسنة يجب أن تنفذ ، ولأن الطلب من الشيخ فى وقت اطمئنانه وقراره ، خير من طلب علمه فى سفره وترحاله ، ولذا سافر إليه فى صنعاء ، وأصابه الجهد الشديد ، فقد نفدت نفقاته ، وأراد من معه فى رفقة

الطريق أن يمدوا له يد المعونة فردها ، وكان يؤجر نفسه للجمالين بقليل من المال ، وكان يتولى بعض أعمال النسيج لينفق منه ، وفى صحبته بعض الأغنياء الذين حاولوا أن يقرضوه ، فرد عليهم أموالهم ، لأنه لا يريد أن يكون لأحد من العباد عليه فضل إلا فضل العلم والتلقى .

مع المحبرة إلى المقبرة :

٣- طاف أحمد فى الأقاليم الإسلامية طالباً للحديث لا يستكثر الكثير من التعب ، يحمل حقائب كتبه على ظهره ، وقد رآه بعض عارفه فى إحدى رحلاته ، وهو يعلم كثرة ما رواه من الحديث ، وحفظه وكتبه ، فقال له : « مرة إلى الكوفة ، ومرة إلى البصرة ! ! إلى متى ؟ » فقال أحمد رضى الله عنه : « مع المحبرة إلى المقبرة » وهذه المحبرة التى يحملها كان يدون بها ما يسمع من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن العصر كان عصر جمع وتدوين ، ففيه جمع الفقه ودون ، وجمعت اللغة وأشعار العرب ونثرهم ، فلا بد إذن أن يجمع الحديث ويدون ، وبذلك سعى أحمد فى جمعه وتدوينه ، ولم يجد سبيلاً يجب أن يسلكه لخدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا سلكه ، فكان يعمل أولاً على سماع الحديث من راويه ، ثم يدونه ، ويحفظه فى صدره ، مع حفظه فى القراطيس بالتدوين ولما بلغ ما بلغ من حفظ الحديث وتدوينه كان لا يعتمد على حفظه فقط ، عند ما يتلقى عنه غيره ، ليكون مثبته فى كل ما يؤخذ عنه ، ويروى أنه سأله بعض أهل مرو عن حديث ، فأمر ابنه عبد الله أن يحضر له كتاب الفوائد ، ليبحث عن الحديث ، ولكنه لم يجده ، فقام بنفسه وأحضر الكتاب ، وأخذ يبحث عن الحديث^(١).

(١) المناقب لابن الجوزى ص ١٩٠ .

(١) راجع فى ذلك مناقب الإمام أحمد لابن الجوزى ص ٨٥ .

٤ - كان أحمد في جمعه للآثار ، يجمع الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويجمع أعمال الرسول وتقريراته ، أى ما يقر أصحابه عليه ويجمع لأجل هذا أقوال بعض التابعين ، وفتاويهم ، إذا كانوا قد بلغوا منزلة من الفتوى يكونون بها حجة يؤخذ عنهم ، لقد ابتدأ حياته طالباً للفقه ، ثم كان مع تفرغه للحديث غير منقطع عن الفقه ، بل كان يقبس من فقهاء عصره ما يرى فيه علماً بما لم يكن يعلم ، كما أخذ عن الشافعي عند التقائه به بمكة سنة ١٨٧ ، ثم عند ملازمته له في الفترة التي قضاهها هذا ببغداد وإذا كان قد أخذ عن الشافعي منهاجه الذي سئل ليتزمه المحدث في طلب أحكام الفروع من الكتاب والسنة ، وهو ما سمي علم الأصول ، فقد كان هو عنده المادة الفقهية التي يستطيع أن يفوض فيها ملتزماً المنهج الذي سئل الشافعي مضيفاً إليه ما انتهى هو في دراساته إليه ، وإن هذه المادة هي ما جمعه من أحاديث وسنن وفتاوى ، فقد كانت معيناً أمده بفقه أثرى قويم ، وقد استنبط بالبناء عليه ، وخرجه تخرجاً حسناً ، وبهذا التقى عزده علم الحديث والآثار مع الفقه ، بل إنه وهو ينقل السنة كان ينقل أعمق الفقه ومصدره ، ولذا جاء فقهه مشابهاً لفقه الصحابة والتابعين ، لأنه استقى منهم ، حتى لقد ادعى ابن جرير الطبري أنه كان محدثاً ولم يكن فقيهاً ، ولم يعده ابن قتيبة في ضمن الفقهاء ، بل عده في ضمن المحدثين ، وذلك لما سبق من تشابه فقهه مع فقه أهل السنة والآثار ، وقربه منهم ، ولا احترامه آراء الصحابة ، حتى إنه كان لا يرجح بعضها على بعض ، فإذا روى رأيان لاثنتين من الصحابة أو ثلاثة اعتبر آراءهم جميعاً أوجهاً في مذهبه ، أو آراء فيه ، إلا إذا أيد أحد الآراء بحديث للنبي أو عمل له ، فإنه يختاره دون سواه ، لأن رأى

الصحابي مهما يكن مقامه مؤخر عن قول النبي صلى الله عليه وسلم .

علم أحمد بالفارسية :

٥ - انتقلت أسرة أحمد من مرو ، وأمه كانت حاملًا به كما روينا ، وولد ببغداد كما ذكرنا من قبل ، ويظهر أن إقامة أسرته الطويلة بخراسان واتصال أعمال عمه بها ، إذ كان كاتب الخلافة العباسية هناك - جعل اللغة الفارسية معروفة في هذه الأسرة ، ولذلك ثبت أن أحمد كان يعرف الفارسية ويتحدث بها ، وقد روى ذلك الذهبي في تاريخه ، فيروى أنه قدم عليه من خراسان ابن خالته ، فكان أحمد يسأله عن خراسان وأهلها وربما استعجم القول على الضيف ، فيكلمه أحمد بالفارسية .

محنة القول بخلق القرآن :

٦ - نزلت بأحمد محنة شديدة ، استمرت طول خلافة المعتصم والواثق ، وتلك المحنة كانت بسبب ما أثاره المعتزلة من ضرورة القول بخلق القرآن ، وتكفير من لم يقل بذلك ، واتباع المأمون لهم ، فأنزل وزير المأمون بالفقهاء والمحدثين محنة شديدة ، منع القضاة من مناصبهم إلا إذا قالوا ذلك ومنع الفقهاء من أن يفتوا والمحدثين من أن يحدثوا إلا إذا قالوا إن القرآن مخلوق ، بل إن الشهود في مجالس القضاء ما كانت لتسمع شهادتهم إلا إذا قالوا ذلك القول ، ولم يكتف وزير المأمون بذلك ، بل أحضر الفقهاء والمحدثين الذين رضوا بالحرمان من الفتوى والتحديث ، ولم يسوغوا لأنفسهم الخوض في ذلك ، لأنهم رأوا أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين لم يخوضوا فيه ، وما كان لهم أن يتكلموا في أمر لم يتكلم فيه السلف الصالح ، أحضرهم وهددهم بالعذاب الشديد ، فخضعوا جميعاً إلا ثلاثة أجدهم أحمد بن حنبل ، فسيقوا مكبلين بالحديد سنة

٢١٨ من بغداد إلى طرسوس ، حيث كان المأمون ،
وفى الطريق ضعف أحدهم ففكت قيوده ، واستشهد
ثانيهم فى أثناء السير ، وبقي أحمد ، والله معه ،
ورضى بأن يسام العذاب ، ولا ينطق بأمر لم يخص فيه
السلف الصالح .

وفى أثناء الطريق مات المأمون ، ولكنه ترك لأخيه
المعتصم الذى جاء بعده ، وصية يشدد فيها بالأخذ بمنهاجه
فى القول بخلق القرآن وإنزال العقاب بمن لم يقل ذلك
القول من الفقهاء والمحدثين ، وكان المعتصم رجلاً
عسكرياً ، فنفذ إرادة أخيه أعنف تنفيذ ، وما وفى فى
ذلك ، وبذلك امتدت المحنة بأحمد ، واشتدت ،
وأخذت أقسى أدوارها ، فزج به فى غيايات السجون
وأخذوا يضربونه بالسياط المرة بعد الأخرى ، ولم
يترك فى كل مرة إلا بعد أن يغشى عليه ، وينخس
بالسيف ، فلا يحس ، واستمر فى محبسه مع هذا
العذاب ، نحواً من ثمانية وعشرين شهراً ، فلما استيسوا
منه أطلقوا سراحه ، وأعادوه إلى بيته ، وقد أئختته
الجراح ، وأثقله الضرب المبرح ، والإلقاء فى غيايات
السجن ، حتى إنه من شدة ما نزل به كان لا يقوى
على السير ، وقد انقطع عن الدرس من غير منع إلى أن
التأمت جراحه واستطاع أن يخرج إلى المسجد ، وعندئذ
عاد إلى مجلس درسه يحدث بأحاديث رسول الله ،
ويفتى الناس على منهاج السنة ، وازداد بذلك تقديراً ،
فأقبلوا على سماع درسه ، واقتدى به فى صبره كثيرون
من الفقهاء والمحدثين بعد أن فزعوا أولاً ، فقالوا مقالة
المأمون .

استمر أحمد قائماً بواجبه فى الدرس والرواية بقية
مدة المعتصم ، فلما جاء الواثق من بعده ، ووزيره أحمد
ابن أبى دؤاد الذى حرص المأمون أولاً ، وكان ملازماً
للمعتصم ثانياً ، حرص الواثق على إعادة المحنة بأحمد ،
ومن اقتدى به ، فأعادها ، ولكنه لم يأمر بالضرب

بالسوط كما فعل المعتصم إذ رأى أن ذلك زاده منزلة
عند الناس ، ومنع فكرة القول بخلق القرآن من أن
تذيع وتنشر لأنها كانت محوطة بالأذى ، ولا يميم
الأفكار سوى إحاطتها بالأذى ، إذ سيصحبها سخط
العامه ، ولذلك اختار للمحنة الجديدة صورة أخرى ،
وهى أن يمنعه الاجتماع بالناس والتحديث والفتوى ،
وقال الواثق لأحمد : « لا تجتمعن إليك أحداً ولا
تساكنى فى بلد أنا فيه » .

واستمر أحمد على هذا الحبس الفكرى إلى أن
جاء المتوكل ، وكان يكره المعتزلة ، فطرد أحمد بن
أبى دؤاد ، ورفع المحنة عن أحمد وبقية من نزل بهم
هذا البلاء وقرب أحمد إليه .

رفضه لعطاء الخلفاء :

٧- كان أحمد محدود الموارد ، فما كان ينفق
إلا عن غلة حوانيت ودار تركها لها أبوه ، وكانت
غلة ضئيلة تكفيه المعيشة ، بأدنى درجاتها ، فكان
يرضى بها ، وعرض عليه المتوكل عطاءه مرات ،
فكان يرده ، وقد سئل عن ذلك أهو حرام ، فقال
ليس بحرام ، ولكنى أتركه تنزهاً ، فكان رضى الله
عنه نزه النفس ، لا يأخذ من أحد مالا ، لا قرصاً ،
ولا هبة .

ولقد آتى الله تعالى أحمد مع هذه النزاهة صفة
الزهد ، ولكن ذلك لم يمنعه طلب الحلال وتناول
الطيبات من الحياة إن استقام طريقها ولذلك كان يرى
الزهد طلب الحلال ، وتهذيب القلوب بالاقتصار عليه

٨- وقد أوتى رحمه الله صبراً وجلداً وقوة
احتمال ودأب ، مع إخلاص أنار قلبه وبصيرته ،
وأبعده عن الرياء وكل مظاهره ، حتى كان يتمنى أن
يعيش فى شعب من شعاب مكة لا يحس به أحد ،
وأوتى حافظة واعية ، وبديهة حاضرة ، ورفقاً ولطف

عشرة ، واستقامة منهاج ، وأوتى هبة نفسية تجعل من يلقاه يخشاه من غير رهبة ، ويحبه من غير ابتذال . وكان قوياً في ذات نفسه ، وأبلغ ما كانت قوته في استيلائه على أهوائه ، وقمعه لشهوات النفس ، وبذلك صار ربانياً مهدياً .

المسند

٩- المسند هو مجموعة الأحاديث التي رواها أحمد رضي الله عنه ، وضرب في مناكب الأرض ساعياً جاهداً في جمعها ، وهو في الحق الخلاصة لما تلقاه من الأحاديث التي دونها بأسنادها ، ولذلك يبتدئ جمعه من وقت أن ابتدأ أحمد يتلقى الحديث ويرويه ، وقد ابتدأ يتلقى الحديث ويرويه ويدونه ، وهو في السادسة عشرة من عمره ، ولذلك قرر علماء السنة أنه ابتدأ في جمع المسند سنة ١٨٠ هـ ، وهذه هي السنة التالية للسنة التي ابتدأ أحمد فيها طلب الحديث كما أشرنا في تاريخ حياته ، وقد روى عن أحمد أنه ابتدأ في هذه السنة فقد جاء في كتابه المنهاج ما نصه : « كان ابتداءه سنة ١٨٠ ثمانين ومائة »^(١).

وإن أحمد كان يكره كتابة العلوم الإسلامية ما عدا الحديث ، حتى لا يكون شيء من المصادر الإسلامية مدوناً غير الكتاب والسنة ، فلا يدون فقه أى مذهب لكيلا يستغنى الناس به عن الرجوع إلى مصدر الفقه الأول ، وهو نصوص كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وروى أن عبد الله بن أحمد سأل أباه قائلاً : لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند ؟ فقال رضي الله عنه مجيباً ابنه : « عملت هذا الكتاب إماماً إذا اختلف الناس رجعوا إليه » .

١٠- كان هم أحمد منذ اتجه إلى طلب الحديث أن يضع نصب عينيه جمع أحاديث رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن الثقات الذين عاصروه ، ومن كانوا على كتب منه التقى بهم ، ومن بعدوا عنه سعى إليهم جاهداً مهما تكن المشقة شديدة ، والشقة بعيدة ، واستمر في جمع مسنده هذا مدى حياته ، ولم تكن همته متجهة إلى ترتيب ما يجمع وتبويه ، بل كانت متجهة إلى الجمع والتدوين ، وقد استمر في الجمع ، وتنقيح ما يجمع ، وتحقيق رواياته والموازنة فيها من حيث قوة الرواة وضعفهم ، فلم يكن تنقيحه ترتيباً ، ولكن كان تحقيقاً فيما رواه ولذلك استمرت المدونات مجموعات متفرقة على نحو المسودات ، حتى أحس بدنو الأجل ، فجمع بنيه وخاصته ، وأملى عليهم ما كتب ، وأسمعهم إياه مجموعاً ، وإن لم يكن مرتباً ، فكان حرصه في هذه الحال على ألا يضع شيئاً قط مما جمعه ، وقال في ذلك شمس الدين الجزري ما نصه : « إن الإمام أحمد شرع في جمع المسند ، فكتبه في أوراق ، وفرقه في أجزاء متفرقة على نحو ما تكون المسودة ، ثم جاء حلول المنية ، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته ، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه ، فبقى على حاله ، ثم إن ابنه عبد الله ألحق به ما يشاكلة وضم إليه من مسموعاته ما يشابهه ويمثله »^(٢).

وإن هذا الكلام يدل في ظاهره على أنه لم يسمع المسند مجتمعاً متكاملًا إلا أولاده وأهل بيته وخاصته ، وهو في ظاهره ربما يخالف ما اشتهر من أنه كان يملئ الحديث من الكتب التي جمعها ، على كل من يسأله عن حديث ، ولكن عند التحقيق لا توجد مخالفة لأنه في مدارسته لطلاب الحديث كان يقرأ عليهم من الكتب المتفرقة غير المرتبة التي لا يعرف مواضعها غيره ، ولم يكن بهذا يسمعهم كتاباً كاملاً مشتملاً على كل ما جمع من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل يلقي ما يسد حاجة سائله ، أو يرى أن من

(١) راجع في هذا مقدمة المسند طبع المعارف بتحقيق المرحوم الأستاذ الشيخ أحمد شاكر .

(١) راجع في هذا ص ٢١ من الجزء الأول من طبقات الحنابلة النسخة المخطوطة بدار الكتب .

الواجب عليه إعلانه للعامة . . . ولما أحس بدنو الأجل ألقى على خاصته كل ما جمع ، حتى لا يضيع ما سمعه وليكون ما تلقوه إماماً للناس .

وإن الكلام الذى نقلناه عن الجزرى يدل على أمر آخر ، وهو أن المسند الذى روى وتناقلته الرواة ، ليس كله برواية أحمد ، بل أضيفت إليه زيادات تشاكله أو تماثله ، ضمها إليه ابنه عبدالله من مسموعاته ، وإن هذا معناه واضح ، وهو أن المسند ليس كله لأحمد . وقد أجيب عن ذلك بأن ما ضمه عبدالله بن أحمد من مسموعاته ، ليس معناه أنه من مسموعات أحد غير أبيه ، بل من مسموعاته عن أبيه ، ولكنه لم يكن مما تلاه عليهم أحمد عند إملائه للمسند فى آخر حياته ، ويكون بهذا ما رواه أحمد عن أبيه قسمين : أحدهما كان باملاء أبيه على أولاده وأهل بيته ، وثانيهما : لم يكن باملاء أحمد فى هذه الفترة الضيقة بل كان بسمع عبدالله من أبيه خاصة ، وبهذا كان المجموع كله هو المسند برواية أحمد . وعلى أى حال كان الجواب ، فإن بعض العلماء يقول إن عبدالله قد زاد روايات معتمدة عنده ، ولم تكن عن طريق أبيه ، ولكنها تشبه ما روى أبوه فى معناه ، وقد كان هو ثقة حافظاً تلقى الحديث عن أبيه وعن غيره ، فلا مانع من قبول هذه الزيادة .

راوى المسند :

١١ - وراوى المسند المنقول المتداول اليوم بين طلاب الحديث وقارئيه هو عبدالله بن أحمد ، ومن الواجب أن نعرف به ، فإن ذلك من التعريف بالمسند الذى رواه ونقله لى الأجيال ، إذ أن الثقة بالنقل اطمئنان إلى المنقول .

عبدالله بن أحمد ولد سنة ٢١٣ ، وتوفى سنة ٢٦٦ ، وكان لأحمد عناية خاصة بتربية أولاده ، وقد نمي عنايتهم بالحديث ، ورأى فى عبدالله من بين

أولاده شدة عناية به فهاها ، وشجعه على الاستمرار فيها ، وكان يطلب الحديث من أبيه ومن غيره ويقول كنت أعرض على أبى الحديث ، فأرى فى وجهه التغير ، ويقول كأنك تطلب ما لم أسمع » وتغير وجه أبيه هو تغير المفاجأة وكأنما يعرضه على أبيه ليدرس أبوه روايته ، ويجيزه فكأنه رواه عنه ، وقد رضى أحمد من ابنه ذلك المنهاج ، فكان يقول ابنى عبدالله محظوظ من علم الحديث لا يكاد يذكرنى إلا بما لا أحفظ » (١) . وبلغ من منزلته عند أبيه أن أباه كان يروى عنه مع صغر سنه ومقام أبيه ، فلا ريب أن أباه كان يتقبل ما يرويه ، فإذا كان قد سمع من غير أبيه فى حياته ، فبرضا منه ، بل بإرشاد وتوجيه ، وتعريفه بفضل رجال عصره الذين يجوز أن يأخذ عنهم ، ولذلك قال ابن عدى « نبئ عبدالله بأبيه وله فى نفسه محل من العلم ، أحيا علم أبيه بمسند الذى قرأه أبوه عليه خصوصاً ، ولم يكتب عن أحد إلا من أمره أبوه أن يكتب عنه » وقد قرر العلماء أن عبدالله كان أروى الناس عن أبيه ، وجاء فى طبقات أبى يعلى « قرأت كتاب أبى الحسين بن المنادى وذكر عبدالله وصالحاً (ولدى أحمد) فقال كان صالح قليل الكتابة عن أبيه ، أما عبدالله فلم يكن فى الدنيا أحد أروى عن أبيه رحمه الله منه ، سمع المسند ، وهو ثلاثون ألفاً ، والتفسير ، وهو مائة وعشرون ألفاً ، سمع منها ثمانين ، وسمع الناسخ والمنسوخ والتاريخ وحديث شعبه ، والمقدم والمؤخر فى كتاب الله ، وجوابات القرآن والمناسك الكبير والصغير ، وغير ذلك من المصنفات وما زلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون له بمعرفة الرجال وغيل الأحاديث والمواظبة على طلب الحديث ، ويزكرون عن أسلافهم الإقرار له بذلك » (٢)

(١) راجع مقدمة المسند طبع المعارف ص ٣٨ .

(٢) طبقات الخبالة المختصرة ص ١٣٢ ، ١٣٣ طبع دمشق .

وبهذا النقل يتبين أن العلماء كانوا يخصصون عبد الله بالثناء ، لفضل أبيه وتقديره له ، وبعد همته في طلب الحديث ، حتى لقد كان يتبرم من كثرة الثناء .

وقد روى المسند عن عبد الله أحد تلاميذه ، وهو القطيعي ، ويدعى ابن تيمية أنه زاد فيما رواه عن عبد الله ، وفي زيادته أحاديث ضعيفة .

ترتيب المسند :

١٢ - روى عبد الله مسند أبيه ، ونشر علمه بين الناس ، وهو علم السنة ، ثم تسلسلت الرواية عنه بالسماح راوياً عن راو ، وكانوا جميعاً ثقات أثباتاً ، حتى حفظته الأجيال ، واستقر فيها ذخيرة محفوظة من السنة ، استحفظ عليها العلماء وتلقوها بالقبول .

ويظهر من أخبار المسند أن عبد الله هو الذي رتب المسند بالوضع الذي نراه الآن ، وحاول من بعده محدثون وحفاظ أن يغيروا ذلك الترتيب ، ويجعلوه مرتباً على نسق كتب السنة الصحاح المشهورة ، كالبخاري ومسلم وسنن أبي داود فإنها مرتبة على حسب الموضوعات ، بحيث يرجع إلى الأحاديث المروية في كل موضوع ، وبذلك تكون الاستفادة سهلة .

أما ترتيب المسند كما رتبته عبد الله ، فهو أن يجمع أحاديث كل صحابي في مكان واحد من غير نظر إلى الموضوع ، فيجمع كل ما روى عن أبي بكر ، ويسمى مسند أبي بكر ، وكل ما روى عن عمر ، ويسمى مسند عمر ، وهكذا بقية الراشدين ، والفقهاء من الصحابة كزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وغيرهم . وإن ذلك يجعل الرجوع إليه لمن يريد أحاديث موضوع معين يدرسه ، ويستنبط أمراً منها غير سهل . ويقول الذهبي في ذلك : « لو أنه حرر ترتيب المسند وقرب

وهذب لآتي بأسنى المقاصد ، فلعل الله تبارك وتعالى أن يقيض لهذا الديوان السامع من يخدمه ، ويوبه ، ويتكلم عن رجاله ، وترتيب هيئته ووضعه ، فإنه محتو على أكثر الحديث النبوي ، إن شاء الله تعالى ، وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه » .

١٣ - وهكذا نرى عبد الله قد سار في ترتيب المسند سيراً وجدته المحدثون لا يسهل المراجعة ، ويخالف في نهجه ما سارت عليه كتب الحديث من قبله ومن بعده ، فالموطأ من قبله مرتب على حسب الموضوعات ، وكذلك الصحاح من بعده ، وبذلك كان يسهل الرجوع إليها ، والانتفاع بها ، أما ترتيب عبد الله للمسند ، فكان يأتي بكل ما روى عن الصحابي ، كما أشرنا من قبل ، فإذا كان مرسلًا لم يذكر فيه اسم الصحابي ، فإنه يذكر التابعي ، ويقول مثلاً مسند نافع مولى عبد الله بن عمر ، أو مسند سعيد بن المسيب ، أو مسند شهاب . . . الخ .

وإن ذلك المنهج ، وإن كان يصعب فيه الرجوع لطلاب دراسة موضوع معين ، فإنه يفيد في ناحية أخرى ، فإن من يريد معرفة فقه صحابي يستطيع أن يرجع إلى مسنده ، فمن أراد أن يعرف فقه عمر مثلاً ، فإنه سيجد في مسند عمر رضى الله عنه ، مروياته ويجد فتاويه وأقضيته ، وبذلك يستطيع أن يتعرف إلى حد كبير فقه عمر بن الخطاب ، ويستنبط المقاييس التي وضعها رضى الله عنه ، في معرفة الأحكام الفقهية بما كان يأخذ فيه بالرأى ، إن لم يكن بين يديه حديث يعتمد عليه .

ولم يسلك في ترتيب الصحابة ترتيب الحروف . بل ابتدأ بالأفضل فالأفضل من الصحابة ، فابتدأ بالعشرة المبشرين بالجنة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسعد بن مالك ، والزبير بن العوام ، وطلحة بن عبيد الله ، وأبي عبيدة وغيرهم ثم من يليهم وهكذا ، حتى إذا وصل إلى التابعين رتبهم هكذا

وقد حاول بعض الحفاظ ترتيبه ، بحيث يصير قريباً ، وقد قال في ذلك الجزري « وأما ترتيب هذا المسند فقد أقام الله تعالى لترتيبه شيخنا خاتمة الحفاظ الإمام الورع أبا بكر محمد بن عبد الله بن الحجب الصامت رحمه الله تعالى ، فرتبه على معجم الصحابة ، ورتب الرواة كذلك ، وتعب فيه كثيراً ، ثم إن شيخنا الإمام مؤرخ الإسلام ، وحافظ الشام عماد الدين أبا الفداء إسماعيل بن كثير رحمه الله أخذ هذا الكتاب المرتب من مؤلفه ، وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة ، ومعجم الطبراني الكبير ، ومسند البزار ، ومسند أبي يعلى الموصلي ، وأجهد نفسه كثيراً ، وتعب فيه تعباً عظيماً ، وأكمله إلا بعض مسند أبي هريرة فإنه مات قبل أن يكمله ، فإنه عوجل بكف بصره ، وقال لي رحمه الله تعالى ، ما زلت أكتب فيه إلى الليل ، حتى ذهب بصرى معه ، ولعل الله يقيض من يكمله » .

ومن هذا الكلام تبين أن الحفاظ من بعد أحمد حاولوا أن يقربوا ترتيبه من غير أن يغيروه ، ومنهم من حاول أن يجعله مجموعة كاملة للأحاديث كلها ، فأضاف إليه ما في الصحاح والسنن ، غير مخالف ترتيب الإمام أحمد ، بل يضيف إلى مسند كل صحابي ما روى عنه في الصحاح والسنن ، ولم يشتمل عليه مسند الإمام ، وبذلك يكون معروفاً كل ما روى عن كل صحابي ، ولا شك أن ذلك عمل جليل ، إذ تكون السنة كلها في ديوان واحد ، وإن ذلك يكون عملاً كاملاً لو رتب المسند حسب الموضوعات ، وعلى أي حال فإن عمل الحفاظ بن كثير لم يكمل ، إذ كف بصر ذلك العالم المستنير القلب قبل أن يتم عمله ، وتركه لمسند أبي هريرة تركه لأكثر الصحابة رواية ونقله . وقد يسأل سائل لماذا اتجه ابن كثير إلى مسند أحمد ، ليكمله دون بقية الصحاح والسنن ، والجواب عن ذلك أن المسند أكبر مجموعة في كتب السنن ،

فهى أكثرها جمعاً ، والمعقول أن يكمل الأكبر ، ولا يكمل الأصغر .

الروايات في المسند :

١٤ - (أ) أراد أحمد أن يكون كتابه جامعاً لكل السنة التي كان يرويهما الثقات في عصره ، والثقات عند أحمد هم الذين لم يعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب ، فكان يروى عن أهل التقوى ، وإن عرف عنهم أن ضبطهم لم يكن كاملاً ولكن يقدم عليهم أحاديث الضابطين إذا عارضتها ، ويقبلها إذا لم يكن في الموضوع سواها ، ويضعها في مسنده وقد قال في تحقيق ذلك ابن تيمية « قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه ، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة فيروون عنه لأجل الاعتبار والاعتضاد ، فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً ، حتى يحصل العلم بها . . . وهذا مثل عبدالله بن لهيبة ، فإنه كان من أكابر علماء المسلمين ، وكان قاضياً بمصر ، كثير الحديث ، ولكن احترقت كتبه ، فصار يحدث من حفظه ، فوقع في غلط كثير ، مع أن الغالب على حديثه الصحة . قال أحمد بن حنبل : « قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به ، مثل ابن لهيبة » .

فليس معنى قبول رواية التقى غير الضابط ضبطاً كاملاً أنه يقبله حجة كما أشرنا ، بل إنه يروى حديثه ويدرسه ويفحصه وينقده بما عنده من أحاديث عن الضابطين ، فهو لا يرفض حديث من عرف بالتقوى لاتهام ضبطه ، ولكن يقبله ويكون حجة يجب العمل به ما دام لا معارض له ، ويثبت في مسنده في هذه الحالة .

(ب) وأحمد يشترط اتصال السند لكي يكون الحديث صحيحاً ، فأحمد لا يقبل الحديث المرسل ، والمرسل عنده هو الذي انقطع سنده عند التابعي ، أو انقطع سنده في أي جزء من سلسلة السند ، ويعد

لست أخالف ما ضعف ، إذا لم يكن في الباب ما يدفعه » .

وإذن فقد كان في المسند الضعيف إذا لم يكن ما يعارضه ، ولكن ما الحديث الضعيف في نظر أحمد؟ لا بد لبيان ذلك من التعرض لأقسام الحديث .

أقسام الحديث :

١٥ - ضبط المحدثون بعد الإمام أحمد أقسام الحديث ، قسموه إلى حديث صحيح ، وحديث حسن ، وحديث ضعيف فالصحيح هو ما اتصل بسنده ، ولم يكن فيه انقطاع في أى درجة من درجات روايته ، وكان رواته جميعاً عدولاً ثقات قد ثبتت عدالتهم ، وكانوا ضابطين حافظين لم يكن فيهم من عرف بالغفلة أو الخطأ الكثير . ولا يكون في المروى شذوذ بحيث لا يخالف ما يرويه الثقة .

والحديث الحسن هو الحديث ذو السند المتصل الذى يرويه مستور الحال ، أو يرويه من ثبتت عدالته ، ولكن لا يكون السند متصلاً ، أو يكون عدلاً ثقة ولكن عرف بالخطأ ، ويقبل الحديث الحسن إذا لم يكن صحيح يعارضه وتعددت طرقه ، والحديث الضعيف ما لم يستوف شروط الصحيح ، ولا شروط الحسن .

إن الأخبار الضعيفة متفاوتة في قوة الضعف ، وأبعدها عن القبول ما قام الدليل على كذبه ، وأقربها إلى القبول ما تكرر طرق روايته كثرة تجعله قريباً من الحسن ، ولم يكن معارضاً لحديث صحيح أو حسن .

وطرق تقسيم الحديث إلى هذه الأقسام لم تكن معروفة في عصر الإمام أحمد ، فالحديث في عصر الإمام إما أن يكون صحيحاً ، وإما أن يكون غير صحيح ، وقد قال ابن تيمية في أصل هذا التقسيم :

« أول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذى ، ولم تعرف

هذا النوع من الأحاديث ضعيفاً ، فلا يعمل به إلا حيث لا يكون سواه ، لأنه يرى أن العمل بالحديث الضعيف يقدم على رأى أياً كانت صورة الرأى ، ويضعه في مسنده إذا لم يوجد ما يعارضه .

وفي عصر أحمد كان المحدثون لا يقبلون المرسلات من الأحاديث لبعدهم عن الرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن قبول المرسلات كان متدرجاً في الزمن ، فأبو حنيفة ومالك رضى الله عنهما قبلتا المرسلات بإطلاق لقربهم من عصر النبي صلى الله عليه وسلم ولأن الأحاديث التي رويها كان أكثرها عن التابعين رضى الله عنهم ، لأنهم اتفقوا بهم أو بأكثرهم والشافعى الذى جاء من بعدهم ولم يلتق بالتابعين ، شدد في قبول المرسلة ، فاشتراط أن يكون التابعى الذى رواه ممن اتقى بعدد كبير من الصحابة كسعید بن المسیب واشتراط أيضاً أن يعاضد المرسل بما يقويه بأن يكون في معناه حديث متصل السند ، أو يكون ثمة مرسل آخر يعاضده أو تشهد له فتوى صحابى ، أو يتلقاه العلماء بالقبول .

وجاء عصر أحمد ، وقد بعدت الرواية ، وطال السند ، فاشتراط لقبول الرواية اتصال السند ، وعد المرسل في ضعاف الحديث .

(ج) وأحمد كان يشترط سلامة متن الحديث ، فهو ينتقد المتن في دائرة ضيقة ، وذلك بأن يبحث عن موافقته لصحاح الأحاديث الثابتة ، فإن وجده يعارض بعضها رده ، ولم يقبله ، وإن وجده لا يخالفها قبله وعمل به ، وأثبتته في مسنده .

وقد قال أحمد بن حنبل لابنه عبد الله في طريقته في تدوين مسنده « قصدت في السند الحديث المشهور ، وتركت الناس تحت ستر الله تعالى . ولو أردت أن أقصد ما صح عندى لم أرو من المسند إلا الشيء بعد الشيء ، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث ،

الأحاديث الضعيفة في المسند :

١٦ - إن الأحاديث الضعيفة بمعناها العام الذى يشمل المستورين ، وغير الضابطين ضبطاً كاملاً ، والمرسل والمنقطع موجودة قطعاً في المسند ، وقد صرح بذلك الإمام أحمد ، فإنه أثبت ذلك وصرح به لابنه عبدالله راوى المسند ، وفى عد هذه الأحاديث من الأحاديث الضعيفة نظر بين العلماء ، فإن رواية المستورين وغير كاملى الضبط تندرج تحت عنوان الحسن كما بينا والمرسل والمنقطع لا يعد ضعيفاً عند كثيرين من متقدمى الفقهاء .

ولكن هل توجد أحاديث في المسند ثبت أنها متروكة ، أو ثبت أن من رواها من كان يعتمد الكذب ؟ لا شك أن الغرض العلمى يوجب احتمال ذلك ، والسبب أمران « أحدهما » أن الإمام أحمد كان دائم التنقيح والحذف في المسند ، وكان يحذف منه بعض الأحاديث التى ثبت لديه أنها متروكة ، فقد حذف وهو فى مرض الموت خبراً مروياً عن طريق سند ينتهى إلى أبى هريرة ، وإليك ما جاء فى كتاب خصائص المسند :

« ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رضى الله عنه مسنده قد احتاط فيه إسناداً ومنتأ ، ولم يورد فيه إلا ما صحح عنده ما أخبرنا أنه روى بالسند المتصل إلى أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « يهلك أمتى هذا الحى من قریش ، قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ، قال لو أن الناس اعتزلوهم » قال عبدالله ، قال أبى فى مرضه الذى مات فيه : اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم »^(١) وإذا كان أحمد دائم البحث عن الضعيف ليحذفه ، فلا بد أنه يحتمل أن يكون قد اختفى عنه بعض الأحاديث المتروكة حتى توفى على ذلك ، وثانى

هذه القسمة عن أحد قبله ، وقد بين أبو عيسى مراده ، فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه ، ولم يكن فيهم منهم بالكذب ، ولم يكن شاذاً ، وهو دون الصحيح الذى عرفت عدالة قائله وضبطهم ، وقال : الضعيف هو الذى عرف أن ناقله متهم بالكذب ردىء الحفظ . . . وأما من كان قبل الترمذى من العلماء ، فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثى ، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف والضعيف عندهم على نوعين : ضعيف ضعفاً لا يمنع العمل به ، وهو يشبه الحسن فى اصطلاح الترمذى ، وضعيف ضعفاً يوجب تركه ، وهو الواهى^(١).

وبهذا يتبين أن الإمام أحمد رضى الله عنه لم يكن فى عصره إلا تقسيم واحد للحديث ، وهو أن الحديث إما أن يكون صحيحاً ، وإما أن يكون ضعيفاً ، ويدخل عنده فى باب الحديث الضعيف الحديث الذى سمي من بعد عصره الحديث الحسن الذى يكون رواه مستورى الحال ، فقد كان أحمد يقبله إذا لم يكن فى الباب سواه ، وقد نقلنا ما يدل على نقله روايات المستورين ، ولا يردّها إلا إذا كان ما يدفعها ، ويرفض رواية من عرف بتعمد الكذب ، ومن لم يعرف بالتقوى .

وبذلك يتبين لنا أن أحمد إذا كان يصرح بأنه يقبل الضعيف ويقدمه على القياس إذا لم يكن فى الباب ما يدفعه ، فإن ذلك مؤداه أن يقبل المستور ، أو غير الضابط ضبطاً كاملاً أو المرسل ، لأنه يعد كل هذه الأنواع من الروايات الضعيفة ولكنه لا يقبل الأحاديث التى يكون رواها قد عرفوا بتعمد الكذب ، أو ثبت أنها معارضة للأحاديث الصحيحة ، أو بعبارة عامة الأحاديث التى ثبت أنها متروكة المعنى لخالفها المعروف من السنة .

(١) مقدمة المسند ص ٢٤ بتصرف وفيه حذف السند .

(١) منهاج المسند لابن تيمية .

فتناول امرأته ، فضربها ، وقال يا أشعث : احفظ عني ثلاثاً حفظتهن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسلم الرجل فيما ضرب امرأته ، ولا تم إلا على وتر ، ونسيت الثالثة » وقد قال المحدثون في هذا الخبر إنه ضعيف متروك لأن في رواته داوود الأودى ، وعبد الرحمن المسلي وقد ذكروا أنه من الضعفاء ، وفوق ذلك فإن معنى الحديث لا يتفق مع ما عرف من أخلاق عمر ، لأنه لا يمكن أن يضرب امرأته أمام ضيف عنده .

(ج) وجاء في المسند حديث أبي سعيد عن عبد العزيز بن محمد ، عن صالح بن محمد بن زائدة ، عن سالم بن عبدالله أنه كان مع مسلمة بن عبد الملك ، فوجد في متاع رجل غلولا (أى خيانه في الغنائم) فقال : حدثني عبدالله عن عمران أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من وجدتم في متاعه غلولا فأحرقوه ، قال وأحسبه قال واضربوه ، فأخرج متاعه في السوق ، قال فوجد مصحفاً ، فسأل سالماً ، فقال بعه وتصدق بثمانه » .

وقال خبراء الحديث إن صالح بن محمد بن زائدة قال فيه البخارى : إنه منكر الحديث .

وإن معنى الحديث أيضاً لا يتفق مع الحقائق الإسلامية ، فليست عقوبة الخائن الحرق ، ولا عقوبة في الإسلام تكون بالحرق بالنار .

وإن هذا يتبين منه أن بعض أحاديث المسند قد تكلم فيه أهل العلم بالحديث ، ومما تكلموا فيه ما يمكن أن ينطبق على الحدود التي رسمها لنفسه ، وهو قبوله روايات المستورين ، إذ لم يوجد ما يدفعها ، ولكن لا ينطبق على ما رسموه لأنفسهم وبعض هذه الأحاديث لا ينطبق عليها ما رسمه أحمد ، إذ تبين أن بعض الرواة ممن يتعمدون الكذب ، وإن ظن أحمد أنهم مستورون ، ولا مانع أن يكون الرجل مستوراً في ظن عالم ، ثم يتبين لعالم آخر بالبينات أنه متروك منهم .

الأميرين اللذين يدلان على احتمال وجود الضعيف أن ابنه عبدالله ذكر أنه كان لا يرد المنسوب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم إذا كان الرواة من أهل التقوى ولو كان ضبطهم غير كامل ، فلا بد من فرض احتمال أن يعترهم النسيان ، وأن يثبت عنهم ما يخالف الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

١٧ - وبهذا يتقرر احتمال وجود أحاديث ضعيفة في مسند الإمام أحمد رضي الله عنه ، وقد تكلم أهل الخبرة في أحاديث قرروا أن فيها ضعفاً ، ولتقبض قبضة مما ذكروه ، وما هي ذى .

(أ) جاء في المسند يروى عن أبي اليمان الحكم ابن نافع . حدثنا أبو بكر بن عبدالله عن راشد بن سعد عن حمزه بن كلال قال :

« سارع عمر بن الخطاب إلى الشام . حتى إذا شارفها بلغه ومن معه أن الطاعون فاش فيها ، فقال أصحابه : ارجع ولا تقحم عليه ، فلو نزلتها وهو بها لم نر لك الشخصوس عنها ، فانصرف راجعاً إلى المدينة ، فعرس من ليلته تلك ، وأنا أقرب القوم منه . فلما انبعث انبعثت معه في أثره ، فسمعتة يقول : ردوني عن الشام بعد أن شارفت عليه ، لأن الطاعون فيه ، وما كان منصرفي عنه مؤخراً من أجل ، وما كان قدوميه معجلى عن أجل ، ألا لو قدمت المدينة ، ففرغت من حاجات لا بد لي منها ، سرت حتى أدخل الشام ، ثم أنزل حمص ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليعثن الله يوم القيامة سبعين ألفاً ، لا حساب ولا عذاب عليهم . . . » .

فهذا الخبر قال فيه أهل العلم بالحديث إنه ضعيف ، لأن أبا بكر بن عبدالله من الضعفاء الذين ترك الرواية عنهم .

(ب) وجاء في المسند حديث الطيالسي إذ قال : « حدثنا أبو عوانه عن داوود الأودى ، عن عبد الرحمن المسلي عن الأشعث بن قيس قال : أضافني عمر ،

١٨ - وإنه مع هذا الذى قررناه ، وذكرنا بعض الشواهد عليه من أنه قد يوجد فى المسند ما يثبت من بعد أنه موضوع ، قد اختلف المحدثون من الحنابلة وغيرهم فى وجود الأحاديث الموضوعة ، أو التى ثبت وضعها فى المسند .

فابن تيمية ينكر أن يكون فى مسند الإمام أحمد أى حديث ثبت وضعه ، إذا كان برواية أحمد رضى الله عنه ، وإنما الأحاديث التى يثبت وضعها ليست من رواية عبدالله عن أبيه أحمد ، بل هى من زيادة القطيعى الذى تلقى المسند عن عبدالله ، وإن هذه الزيادة لا تعد من مسند أحمد ، فهو سليم من كل خبر ثبت أنه مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد خالفه العراقى شيخ ابن حجر العسقلانى ، وقرر أن فى المسند برواية أحمد الذى ثبت كذبه ، لا بزيادة القطيعى ، وناقض ابن تيمية ، وأيد مناقضته بأدلة مادية ، فأورد عدداً من الأحاديث التى قال فيها أهل الخبرة إنها من الأحاديث الموضوعة ، وبين أنها من رواية أحمد ، لا من زيادة القطيعى .

ولكن ابن حجر العسقلانى تلميذ العراقى والمحدث المشهور صنف كتاباً سماه : « القول المسدد فى الذب عن مسند أحمد » ورد رأى شيخه العراقى ، بإثبات أن ما نسب إلى العلماء من قولهم إنه موضوع ، ليس فى حقيقته موضوعاً ، لأنه لم يثبت ما يعارضه من الصحاح ، ولم يثبت أن رواته ممن يتعمدون الكذب ، وأيد ابن تيمية أن ما ثبت وضعه ييقن من زيادة القطيعى لا من أصل المسند .

١٩ - وننتهى من هذا إلى أن العلماء يقررون متفقين تقريباً على أن فى المسند ضعيفاً لم يثبت كذبه ووضعه ، وذلك فى موضع التسليم من أحمد نفسه ، لأنه قال إنه روى عن المستورين ، وتركهم فى ستر الله تعالى ، ولم يرد من رواياتهم إلا ما ثبت أن من

الصحيح المروى عن الضابطين ضبطاً كاملاً ما يعارضه وأما الموضوع المكذوب فقد اختلفوا فيه على النحو الذى أشرنا إليه من قبل ، ولا شك أن الصيانة للمروى عن الرسول تدفع بعض المحدثين للدفاع عن المسند ، وربما وقعوا بدفاعهم فى تعصب .

ولقد وجد فى القرن الخامس الهجرى وما بعده من الحنابلة من يستكثرون أن يقال إن فى المسند ما ليس بصحيح ، وقد قال ابن الجوزى فيهم : « قد سألتى بعض أصحاب الحديث : هل فى مسند أحمد ما ليس بصحيح ؟ فقلت : نعم . فعظم ذلك على جماعة ينسبون إلى المذهب فحملت أمرهم على أنهم عوام ، وأهملت فكر ذلك ، وإذا هم قد كتبوا فتاوى ، فكتب فيها جماعة من أهل خراسان ، يعظمون هذا القول ويردونه ، ويقبحون قول من قاله ، فبقيت دهشاً متعجباً ، وقلت فى نفسى : « واعجباً ! ! صار المنتسبون للعلم عامة أيضاً ، وما ذاك إلا لأنهم سمعوا الحديث ، ولم يبحثوا عن صحيحه من سقيم ، وظنوا أن من قال ما قلته قد تعرض للطعن فيما أخرجه أحمد ، وليس كذلك ، فإن الإمام روى المشهور ، والجيد ، والردىء ثم هو قد رد كثيراً مما روى ، ولم يقل به ، ولم يجعله مذهباً له » وختم ابن الجوزى كلامه بقوله :

« قد غنى فى هذا الزمان أن العلماء لتقصيرهم فى العلم صاروا كالعامية ، وإذا مر بهم حديث موضوع ، قالوا قد روى ، والبكاء ينبغى أن يكون على خسارة العلم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » .

٢٠ - هذه أقوال العلماء فى المسند ، وما انتهى إليه التحقيق العلمى فيه ، وهو أن فيه الضعيف ، ويندر أن يكون فيه ما يثبت كذبه ووضعه ، ويلاحظ أن العلماء من بعد أحمد كانوا يعملون على القيام بحق المسند ، فابنه عبدالله قد زاد فيه ما يشبهه وإن كانت الزيادة قليلة ، وقد رتبته على النحو الذى نراه ، وجاء من بعد ذلك فى القرن الثامن من حاول أن يرتبه على

حسب معجم أسماء الصحابة ، لا كما هو على حسب مراتبهم في الصحبة . ثم جاء ابن كثير ، فرأى أن يجعله الموسوعة الكبرى التي تشتمل على كل الأحاديث والسنن وآثار الصحابة والتابعين المروية ، فأتم كل سند فيه ، حتى جاء إلى سند أبي هريرة فكف بصره قبل أن يتمه .

وإذا كان الماضون قد حاولوا ذلك في المسند ، فإن العمل لا يزال له موضع في جيلنا ، إن علينا بالنسبة للمسند أن نقوم بأمرين جليين : أولهما : تغيير ترتيبه وجعله على حسب الموضوعات

لا على أسماء الصحابة أو مراتبهم ، مع بقاء الأصل من غير تغيير فيكون له عندنا ترتيبان أحدهما ، ترتيب عبدالله بن أحمد ، وله مزاياه لأهل العلم ، وثانيهما الترتيب الموضوعي ، وله فائدة جلية .

ثانيهما : أن تدرس أحاديثه دراسة فاحصة ، فما لا يثبت وضعه أو معارضته للصحاح يبقى ، وما يعارض الصحاح وتبين معارضته ، يبعد وكذلك ما يثبت وضعه يبعد ، وإنه لنادر جداً ، حتى قال بعض العلماء لا وجود له ، والله هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

